بحوث قسم علم الاجتماع

التنمية المستدامة في المجتمع المصري
"معوقاتها وآليات تحقيقها "

الباحث .عمرو محمد نجيب عبد العال
مدرس مساعد بقسم علم الاجتماع
كلية الآداب جامعة قناة السويس

ملخص البحث:
تتميز التنمية بأشكالها المختلفة والذي يعد من أهم مصطلحاتها "التنمية المستدامة" أو ما يطلق عليها "التنمية الموصولة" ، والتي تعتمد علي توفير احتياجات الإنسان والحفاظ علي بيئته كهدف أساسي، فاستدامة التنمية عملية ديناميكية تحتاج إلي تحقيق التوزان بين الموارد المتاحة في المجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، دون حدوث أي خلل أو تلف في تلك الموارد، من خلال مجموعة من السياسات المحددة سلفاً يشارك بها كل أركان المجتمع، وتتلخص الأفكار الأساسية للتنمية المستدامة في: تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة من الموارد والرفاه الإنساني دون الحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة في المستقبل، أي تحديث عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما يناسب التطور العالمي، مع الحفاظ علي بنية المجتمع ودون المساس بخصوصياته، وذلك من خلال تطبيق مبادئها التي تكمن في الإنصاف والتمكين، وحسن الإدارة والتضامن في إرساء وتدعيم المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، الأمر الذي جعل تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات النامية ومن بينها "مصر" تواجه العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيقها بشكل سليم.

Summary
Development is characterized by its various forms. One of the most important terms of development is "sustainable development" or so-called "connected development". It depends on the provision of human needs and the preservation of his environment as a primary goal. The sustainability of development is a dynamic process that needs to balance the resources available in society in both natural

and human aspects, without any disruption or damage to those resources, through a set of predetermined policies issued by all pillars of society. The basic ideas of sustainable development are summarized in: meeting the needs of present generations for resources and human well-being without harming the rights of future generations, i.e. modernizing social, economic and environmental development factors to suit global development, as well as preserving the structure of society without compromising its specificities, by applying its principles of equity and empowerment, good governance and solidarity in establishing and strengthening the political, social and ethical components of society. Thus, achieving sustainable development in the developing societies, including Egypt, faces many challenges and constraints that prevent it from being properly achieved.

مقدمة

تتعدد أساليب التنمية وتتميز بأشكالها المختلفة من أهمها "التنمية المستدامة" أو ما يطلق عليها "التنمية الموصولة أو المتصلة"، تعتمد اعتماد كامل علي توفير احتياجات الإنسان والحفاظ علي بيئته كهدف أساسي لها، فاستدامة التنمية عملية ديناميكية تحتاج إلي تحقيق التوزان بين الموارد المتاحة في المجتمع بشقيها الطبيعي والبشري، دون حدوث أي خلل أو تلف في تلك الموارد، وتتم تلك العملية من خلال مجموعة من السياسات المحددة سلفاً ويشارك بها كل أركان وأطياف المجتمع، وتتلخص الأفكار الأساسية للتنمية المستدامة في: تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة من الموارد والرفاه الإنساني دون الحاق الضرر بحقوق الأجيال القادمة في المستقبل طبقاً لتقرير "برونتلاند"، أي الاتجاه إلي تحديث عوامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بما

يناسب التطور في العصر الحالي، مع الحفاظ علي بنية المجتمع الثقافية والاجتماعية دون المساس بخصوصياته.

ولما كانت خطط التنمية ترتكز على قضايا الرفاهية الاجتماعية في الخمسينات، وعلى تجاوز مشكلات التنمية في الستينات، ثم على الحد من الفقر وتلبية الحاجات الأساسية في السبعينات، فإن ظهور مفهوم أو مصطلح التنمية المستدامة جاء كرد فعل طبيعي عن التخوف الناجم عن تدهور البيئة، نتيجة للأسلوب التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع للإنتاج دون الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية على الإنسان والبيئة، والذي يخالف مفهوم التنمية المستدامة التي تكمن مبادئها في الإنصاف والتمكين، وحسن الإدارة والتضامن في إرساء وتدعيم المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، مما جعل التنمية المستدامة في مواجهة مباشرة مع العديد من التحديات التي تحول دون تحقيقها بشكل سليم، نتيجة لمزيج من المعوقات الداخلية والخارجية التي أدت إلي ضعف العوامل المؤدية إلي تحقيقها في مجتمعاتنا، ومن خلال البحث الراهن يحاول الباحث إلقاء الضوء علي ماهية التنمية المستدامة وتطور مفهومها، إلي جانب توضيح مبادئها ومقوماتها ومحدداتها وأهدافها، ومحاولة تحديد أبعادها وأهم المعوقات التي تواجهها محلياً وعالمياً، وصولاً إلي رسم صورة مبسطة لواقع التنمية المستدامة ومدى تحقيق الأهداف والمؤشرات الإنمائية في جمهورية مصر العربية.

أ- قضية البحث:

يستحوذ مفهوم التنمية علي اهتمام العالم بأسره من خلال تزايد القضايا المرتبطة بالإنسان والبيئة، والصراع الدائم للسيطرة عليها والحصول علي مواردها لإشباع الغايات المختلفة، وتحسين ظروف المعيشة بشرط أن لا يتجاوز ذلك قدرة الكوكب علي التحمل، هذا ويرتبط استخدام الموارد الطبيعية بضمان المحافظة علي حقوق الأجيال القادمة في كافة المجالات (اقتصادياً- اجتماعياً- تكنولوجياً- بيئياً)، فلا يوجد شيء علي وجه الأرض إلا وله ارتباط وثيق بالتنمية المستدامة ومؤشراتها، وهو ما جعل الدول تتخذ العديد من الإجراءات والسياسات التي من شأنها تمهيد المجتمع لتحقيق استدامة التنمية.

كذلك سعي الإنسان نحو التقدم التكنولوجي والذي انعكس على تحقيق التنمية المستدامة وأثر على البيئة، من خلال اصطدام الإنسان بخطط وبرامج التنمية المستدامة وما نتج

عنه من تحديات حالت دون تحقيقها، وهددت الأجيال القادمة نظراً لإعطاء الأولوية للتقدم الاقتصادي والإثراء المادي علي حساب الاستغلال السليم للموارد الطبيعية من البيئة المحيطة[١].

وبالنظر إلي الادبيات السابقة التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة ومعوقاتها، ومنها دراسة (شاهين) توصلت إلي أن مؤشرات التنمية المستدامة التي اقترحتها الأمم المتحدة غير قابلة للتطبيق كونها لا تتناسب مع حقائق تلك البلدان النامية، فعند تحليل مؤشرات التنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً تلاحظ وجود فجوة بين الدول النامية ومن بينها مصر، وبين البلدان المتقدمة بسبب غياب التخطيط الاستراتيجي المتوازن[٢]، وأشار (بيومي) في دراسته إلي المعوقات البيئية وتشتمل علي ازدحام السكان والضغط علي المرافق ووجود المصانع داخل الكتلة السكنية بالمناطق الحضرية، بالإضافة إلي قلة وعي السكان بأهمية النهوض بالمجتمع وضعف المشاركة المجتمعية، وعدم اهتمام القيادات بتحقيق التنمية المستدامة، يؤدي بدوره إلي إهدار جهود التنمية ويقف عائقاً أمام تحقيقها[٣]، وأكدت (سمر) في دراستها أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي تم احرازه في مجال العمل البيئي والتنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تواجه بعض الدول ومن أهمها: (الفقر– التضخم السكاني غير الرشيد – تدهور قاعدة الموارد الطبيعية– كفاية مصادر التمويل– ضعف مستوي فاعلية الانظمة التعليمية والبحثية– والديون)، وأن مصر تعاني من بعض المشكلات التي تعاني منها دول العالم العربي والإسلامي، والتي تقف عائقاً أمام إمكانية تحقيق التنمية المستدامة[٤]، كما أوضحت دراسة (بن عودة) معاناة الدول النامية من بعض التحديات التي تعوق التنمية المستدامة ومن أهما : مشكلة الفقر والتي تزداد مع ازدياد نسبة السكان وتراكم البطالة، إلي جانب تفاقم الملوثات البيئية الناتجة عن الاستخدام السيئ للموارد الطبيعية ونقص الموارد المائية، بالإضافة إلي عدم وجود استقرار أمني في بعض مناطق الشرق الاوسط وخاصة الدول العربية، وضعف إمكانات المؤسسات البحثية وعدم مواكبتها للتقدم العلمي والتكنولوجي[٥]، بالإضافة إلى ذلك تفيد دراسة (الدوي–الرواشدة) بأن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم إلا بتحقيق المشاركة الاجتماعية من قبل أفراد المجتمع الواحد، وأن تهميش المشاركة الشعبية والقطاع الخاص في عملية التنمية بشكل عام، يؤدي إلي نقص الكفاءة والفاعلية للفرد في المجتمع، ومن ثم تعتبر أحد أهم معوقات التنمية المستدامة[٦].

كما تستأثر عمليات التنمية في الدول النامية مجهود علمي من جانب الباحثين من المختصين في العلوم الاجتماعية، وخاصة الباحثين الغربيين الذين يعتقدون خطأ وصواباً إن

مسئولياتهم وواجبهم الإنساني يتركزان في مد يد المساعدة، بما يتوافر لديهم من معلومات وخبرات وإمكانات مادية، إلي الدول النامية التي تعد من وجهة نظرهم ووفق أحكامهم بالقياس إلي مجتمعاتهم (فقيرة- متخلفة- ضعيفة)، وبناء علي هذا الفهم غير الموضوعي نصبوا أنفسهم قيمين علميين، وأخذوا يدرسون ويبحثون الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في هذه الدول المتعثرة، ويستقرئون نظريات ويضعون خططاً ويقترحون مشروعات وفقاً لسياسات عامة اختلفوا فيما بينهم عليها، كما تدل علي ذلك كتاباتهم التي غمرت سوق النشر في ميادين التنمية المتنوعة، والتي يقبل عليها نظرائهم في الدول العربية، لانهم يعتقدون أنها تحمل العلاج الناجح للفقر والتخلف والضعف الذي تعاني منه مجتمعاتهم، حيث تنقسم السياسة العامة التي يخطط في ضوئها الغربيون في الدول المتقدمة، وفق عقائدهم وايديولوجيات يتمسكون بها ويرون أنها فرضاً أساسياً للتنمية، ويجاريهم في ذلك نظرائهم الذين يحترمون أفكارهم وينقلونها في كتباتهم كما هي، ويعتقدون انهم يستطيعون في سهولة وبساطة تنمية دولهم المتخلفة بتطبيق تلك القواعد واعتبارها مفتاح سر التغير السريع.

وعند تنمية المجتمعات المتخلفة قد يغفل المعنين بشئون البيئة وما تتضمنه من مشروعات حقيقة بالغة الأهمية، أن النمو والتغير من طبيعة الجماعات البشرية ويحدث تدريجياً، ولكنه قد يسرع الخطي في بعض الأحيان وفقاً لظروف معينة، كما أنه في الأعم والأغلب يكون التغير بطيء نسبياً وأن عمليات التنمية المقصودة والمدبر لها، يجرى تنفيذها في كل مجتمعات الدول النامية في الوقت الذي تحدث فيه عمليات النمو التلقائية في المجتمعات نفسها [٧]، ومن هذا المنطلق يحاول الباحث التعرف علي ملامح التنمية المستدامة عالمياً ومحلياً وبالأخص (جمهورية مصر العربية)، وأهم التحديات والمعوقات التي تواجه تحقيقها، بجانب التعرف علي الوضع الحالي وإمكانية تحقيق مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة.

ب- أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى تناول متغير حديث وهام في علم الاجتماع وهو مفهوم (التنمية المستدامة)، الذي نال الكثير من الاهتمام من جانب الباحثين في علم الاجتماع، وسوف يعرض الباحث لتعريفاته ومبادئه وأهدافه وأبعاده ومعوقاته، إلى جانب واقع التنمية المستدامة في مصر

ت– أهداف البحث:

يكمن الهدف الرئيسي للبحث الراهن في الكشف عن " **معوقات التنمية المستدامة وآليات تحقيقها في المجتمع المصري"**

ويشتمل هذا الهدف على عدة أهداف فرعية نحددها فيما يلي:

١– التعرف على مفهوم التنمية المستدامة وتطوره.

٢– التعرف علي مبادئها ومقوماتها.

٣– التعرف على أهدافها ومحدداتها وأبعادها.

٤– الكشف عن معوقات التنمية المستدامة.

٥– الكشف عن ملامح التنمية المستدامة وآليات تحقيقها.

أولاً– مفهوم التنمية المستدامة وتطوره:

عرف الفكر التنموي خلال المراحل الزمنية السابقة عدة مفاهيم وتصورات ومداخل واستراتيجيات تحدد أولويات التركيز والاهتمام بالتصدي لقضايا التنمية وتحقيق الرفاه الإنساني، حيث ساد لعقود كثيرة مفاهيم التحديث والتنمية الاقتصادية وتنمية الموارد البشرية وغيرها، فقد بزغ خلال النصف الأخير من القرن العشرين مفهوم ومدخل جديد للتنمية اصطلح علي تسميته "التنمية المستدامة"، ومنذ ذلك الوقت وحتي الآن زخر التراث التنموي بجدل مستمر بين الاكاديميين والتنفيذيين في مجالات البحث والتطوير ووضع السياسات علي الصعيدين القومي والعالمي، وأثمر عن ذلك وضع تعريف محدد لمفهوم التنمية المستدامة وتمييزه عن المفاهيم الأخرى(٨)، وتعتبر التنمية عملية حضرية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمى الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد في الاستثمار، كما تعنى بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين بما يوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول إلى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب(٩)، فهي عملية تغيير وتغير معاً في الوقت نفسه بحيث يتطلب التغير الناتج عن التنمية والتنظيم إعادة التكامل المجتمعي، الذي يتحقق في ظل التنمية التي تهدف إلي تلبية احتياجات الأفراد عن طريق تضافر الجهود وتعاون أفراد المجتمع دون الإجبار والإلزام(١٠).

فالتنمية هي مجموع العمليات التي يتم من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمع، أي عملية تغير ثقافي دينامي تتم في إطار اجتماعي معين وترتبط بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة الواحدة في دفع هذا التغيير

وتوجيهه[١١]، وتقاس أبعاد هذا النمو بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية، مثل الاقتصاد و السياسية و الجانب الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية و التنمية الزراعية[١٢]، ويقول" ريموند وليامز Williams " إن الاستعمال الحديث للتنمية يرتبط بطبيعة التغير الاقتصادي، فتم استعمال كلمة التنمية منذ الحرب العالمية الثانية، وتم تطويعها كثيراً بحيث أضيفت لها عدة مصطلحات مثل: (التنمية الإنسانية، والتنمية الاجتماعية)، وأشار إلي البلدان المتخلفة والبلدان الأقل نمواً والبلدان المتراجعة التي مازالت ترتبط بالتغير الاقتصادي [١٣].

وقامت اللجنة العلمية ١٩٨٧ بتعريف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي توفر احتياجات الحاضر دون إعاقة أجيال المستقبل من توفر حاجاتهم، وتعنى أيضاً التخفيف من وطأة الفقر على فقراء العالم خلال تقديم حياة آمنة ومستديمة، والحد من تلاشى الموارد الطبيعية وتدهور البيئة والخلل الثقافي والاستقرار الاجتماعي [١٤]، فيمكننا تفسير مصطلح "مستدامة" علي أنه حالة متغيرة لمنع نظام أو كيان من الانهيار، وتكون التنمية مستدامة حين تحقق الأهداف المرجوة منها عن طريق معايير محددة تقييم تقدمها بدقة[١٥]، بينما يعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " ريو دى جانيرو" ١٩٩٢، بأنها إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة أو تحسنها لكي تمكن الأجيال القادمة من أن تعيش حياة كريمة أفضل، وهي التي تكفل خدمة الأجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الأجيال القادمة، وذلك بعد صدور تقرير " برانت لاند" من اللجنة الدولية للبيئة والتنمية عام ١٩٨٧، والتي يعبر عنها بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تعرض قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتهم للخطر، ونلاحظ إن ذلك التقرير لا يتنبأ بمزيد من التدهور البيئي في المستقبل أو بحدوث الفقر في عالم تتناقص موارده باستمرار، ولكنه تنبأ بإمكانية دخول البشرية عصراً جديداً من النمو الاقتصادي يعتمد على سياسات من شأنها دعم وتنمية الموارد البيئية والطبيعية[١٦].

وتعرف أيضاً بأنها القدرة البشرية على جعل التنمية متواصلة من أجل إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون هدر أو بالأصح الجور على الموارد التي تساعد الأجيال القادمة على إشباع احتياجاتها، وانطلاقاً من هذا المفهوم عكفت المنظمات الدولية وعلى رأسها المجلس العالمي للتنمية والبيئة "WECD" على صياغة أجندة عالمية للتنمية تهدف إلى تحقيق التوازن بين البشر والموارد والبيئة وتحقيق التنمية [١٧].

ويطلق علي التنمية المستدامة اسم "التنمية الموصولة" حيث خضع التعريف لعدة تفسيرات متعددة، فهي ركيزة للمستقبل طالما أنها تسعي إلي تنمية الموارد وإشباع الاحتياجات الأساسية للجماهير في الوقت الراهن دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة، وهناك ارتباط بين البيئة والتنمية المستدامة التي تقوم بحماية الموارد من النتائج السلبية المترتبة علي المخططات والمشروعات التنموية علي المستوي الصناعي والزراعي، فهي بمثابة الأمانة التي وضعت بين أيدي الأجيال الحاضرة لتقدمها للأجيال اللاحقة في أحسن صورة(١٨).

ويشير المفهوم إلي الحفاظ علي التنمية عبر الزمن من خلال وجود سياسة يتم من خلالها الحفاظ علي معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل بنسب مقبولة، دون استنفاذ الأصول الوطنية أو مخزون الأصول البيئية الطبيعية للدولة(١٩)، وبمعني آخر فالتنمية المستدامة هي نوع من التنمية يأخذ في عين الاعتبار التوازنات والأنساق والبيئة، ويحافظ علي البيئة الإنسانية نظيفة وقادرة علي تجديد مواردها، وفي الوقت نفسه تؤدي إلي تحسين مستوي المعيشة الفرد والمجتمع(٢٠)،وتشترك معظم التعريفات السابقة للتنمية المستدامة في عدة أبعاد وهي: (تلبية الاحتياجات البشرية وتوفير نوعية الحياة الجيدة ومستوي معيشي لائق، تقاسم الموارد بين الأغنياء والفقراء مع الحفاظ علي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، تقليل التلوث وحماية البيئة وتوافر الأمن والأمان) (٢١).

ويعرف الباحث التنمية المستدامة إجرائياً بأنها عملية يتم من خلالها توفير الاحتياجات الأساسية لسكان المجتمع المحلي والقدرة على التمتع بها، سواء كانت: اجتماعية، أو اقتصادية، أو صحية أو بيئية أو إدارية أو بشرية أو أمنية، بقصد الوصول إلى الحد الأمثل من الرفاهية المطلوبة، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الاستفادة من تلك الموارد المتاحة في المجتمع.

- تطور مفهوم التنمية المستدامة:

إن موضوع التنمية المستدامة مثالاً للموضوعات البيئية الهامة فالمصطلح يعنى ما يعبر عنه، فهي تعبر عن التنمية الاقتصادية ومستوي معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الطعام وعماد الحياة للسكان، وربما يكمن جزء من الصعوبة في أن التنمية المستدامة والعالم الذي يزيد تطبيقها فيه تتقاطع وتجمع بين العديد من فروع المعرفة، ونظراً لأن البشر يسكنون البيئة فإنهم يستخدمون حزمة متنوعة من التكنولوجيا ويعملون في ظل القيود التي تفرضها ثقافتهم على تغيير البيئة المحيطة بهم(٢٢).

وعليه فقد فأصبح مصطلح الاستدامة شائعاً في مجال التنمية بشكل عام حتى صار شرطاً للموافقة علي أي مشروع تنموي، وذلك لضمان الاستدامة في أبعادها الثلاث (اقتصادياً- أيكولوجياً- اجتماعياً)، حيث تقوم الاستدامة الاقتصادية علي النمو المستدام والاستخدام الأمثل للأصول والاستثمارات بشكل عام، أما الأيكولوجية فتعتمد علي حماية النظام الأيكولوجي والموارد الطبيعية بشكل عام، بينما تهتم الاجتماعية بقضايا تتمثل في العدالة في توزيع عوائد التنمية وآليات الحراك الاجتماعي وكذلك التضامن الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة المشروعات وتعزيز الهوية الاجتماعية والثقافية(٢٣).

ومع تعدد مصطلحات التنمية المستدامة عالمياً اتجه العلماء للاعتماد على طرق القياس التي تعتبر خطوة أساسية في قبول الفروق الملحوظة في مصطلحات ومفاهيم التنمية المستدامة، ومن ثم اقتراح إطاراً تحليلياً يميز بين الأهداف والمؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة، كذلك القوى الدافعة للتنمية والاتجاهات التي تتماشي مع السياسة العامة، واستمرار البحث في نطاق مناسب يأتي بالنفع للبشرية (٢٤).

ولقد بدأ مفهوم التنمية المستدامة في منتصف القرن العشرين إبان الموجة الأولي من القلق البيئي في الولايات المتحدة، علي حد قول "ستيوارت يور دال" في كتابه الكلاسيكي " أزمة النزوح "، حيث دعم مفهوم " الصيانة " باعتباره أحد المجالات التي يمكن خلالها معرفة مدى إمكانية الغابات الوطنية من خدمة المصالح الاقتصادية للبلاد علي نحو أفضل دون استنزافها علي المدي الطويل، وكجزء من موجة الاهتمام البيئي التي عمت الولايات المتحدة عقب يوم الأرض ١٩٧٠، أصبح نقاء الهواء يحظى بأهمية قصوى وبدأت سياسته في الاهتمام بالتنمية المستدامة علي الرغم من أن مصطلح التنمية المستدامة لم يكن مطبق بعد، ومن خلال التساؤل حول كيفية الموازنة بين البيئة والتنمية الاقتصادية، يمكن تفسير تلك العلاقة عن طريق الاعتماد علي ثلاث قرائن، أولهما استمرار التساؤل حول كيفية تمكين النمو الاقتصادي المتواصل والتنمية في المناطق التي لا تطبق معايير نقاء الهواء في بيئتها المحيطة، وأن ضمان النمو المتواصل والتنمية لا يترتب عليها إفساد الهواء في المستقبل، وأخيراً منع التدهور الشديد في المناطق البرية.

وفي السبعينيات عرفت بما يسمى "نقاش حدود النمو" الذي يعتبر من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن معرفة دور السكان في استهلاك الموارد البيئية والتلوث البيئي والتكنولوجيا (٢٥)، حيث ركز مؤتمر الأمم المتحدة الذي عقد في "ستوكهولم" ١٩٧٢ علي المسائل البيئية،

وأفضي إلي إنشاء برنامج للأمم المتحدة للبيئة واعتماد إعلان " ستوكهولم" علي الدفاع عن البيئة البشرية للأجيال الحاضرة والمستقبلية وتحسينها، فاصبح هدفاً ملحاً للجنس البشري أي يتعين العمل معاً علي تحقيقه بالتناغم مع الأهداف المحددة والأساسية للسلام والتنمية الاقتصادية حول العالم، بهدف تأمين إدارة أكثر رشداً للموارد وبالتالي تحسين البيئة، وعلى الدول أن تعتمد مقاربة متكاملة ومتسقة لتخطيطها الإنمائي حتى تتلاءم التنمية مع الحاجة لحماية البيئة، كذلك ظهر مفهوماً جديداً للتنمية ١٩٨٧ وهو التنمية المستدامة من خلال تقرير اللجنة الدولية حول البيئة والتنمية بعنوان "مستقبلنا المشرق" المعروف بتقرير "برونتلاند".

كما تم التأكيد من خلال جدول أعمال القرن٢١ علي ضرورة الحفاظ علي الموارد البيئية وإدارتها من أجل التنمية عن طريق: حماية الغلاف الجوي والمحيطات والمياه العذبة، مكافحة إزالة الغابات والأحراش، إدارة تنظيم البيئة الهشة، تعزيز الزراعة والتنمية المستدامة، المحافظة علي شئون التنوع البيولوجي، الإدارة البيئية السليمة للتكنولوجيا الحيوية وللمواد الكيماوية السامة والخطرة وكذلك الصلبة والمشعة، كما شملت تلك الأعمال علي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة ومنها: أنماط الاستهلاك المتغير، الديناميات الديموجرافية السكانية، حماية صحة الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، إدماج البيئة والتنمية في عملية صنع القرار.

كما دعت الأمم المتحدة إلي التأكيد علي الالتزام بمبادئ التنمية المستدامة من خلال الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠١، إلي تأمين الاستدامة ودمج مبادئها في البرامج الوطنية، حيث اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٠٢ قرار يفضى بإطلاق عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥- ٢٠١٤) ، وأعلنت اليونسكو منظمة ريادة مسئولة عن هذا العقد، وفي ٢٠٠٥ أكد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي علي " أن التنمية بحد ذاتها هدف أساسي، وأن التنمية المستدامة تشكل بأنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عنصراً أساسياً من عناصر منظمة الأمم المتحدة" (٢٦).

وتضمن الهدف الحادي عشر ضمن أعمال الدورة الخامسة والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٢٠١٥ بعض النقاط من أهمها:

- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة
- مناقشة بعض القضايا الخاصة بالسكان ومحاربة الفقر، كذلك التخطيط الحضري للمدن، ومواجهة الكوارث والأزمات الناتجة عن تغير المناخ.

- يقوم موئل الأمم المتحدة بدوره في تنفيذ الهدف المقترح وغاياته، ومواصلة إقامة الشراكات التي من شأنها أن تقدم المساعدة التقنية الجوهرية للدول الأعضاء.
- أن يقدم موئل الأمم المتحدة الدعم السياسي والتقني للبلدان الشريكة وللسلطات المحلية في مجالات مختلفة (كالحفاظ على المياه وإدارة النفايات والتنقل والطاقة)، إلي جانب المساعدة في مجال إعادة الإعمار في أعقاب النزاعات والحروب.

هذا وأوصت الأمم المتحدة في اجتماعها الخاص بأهداف التنمية المستدامة في تقريرها الختامي بزيادة المدن والمستوطنات البشرية المستدامة بوصفها هدفاً قائماً بذاته، كما قررت أن يكون الأساس الرئيسي إدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، كذلك طلب مجلس الإدارة أن يسهم موئل الأمم المتحدة في إعداد وتنفيذ خطة التنمية بغية تعزيز التحضر المستدام، لذا يقدم موئل الأمم المتحدة المعلومات للحكومات ولمنظومة الأمم المتحدة عن دور التحضر لضمان انعكاس صورة وافية في خطة التنمية بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (٢٧).

كذلك واكب مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة "ريو+٢٠" العالم وهو يعيش ظروف اقتصادية وسياسية عصيبة يغلب عليها الأزمة المالية العالمية ولاسيما في الدول الكبرى، بالإضافة إلي التداعيات المستدامة للأزمات المالية في المنطقة الأوروبية، وعدم استقرار الوطن العربي نتيجة لما يعرف بالربيع العربي ٢٠١١، فمسار الاحتجاج يهدد المنطقة العربية ويضعف قوتها للتوصل إلى مقاربة متوازنة في مجال المفاوضات البيئية وتعزيز فرص نجاح الاقتصاد الأخضر، حيث أفرز المؤتمر اختلافاً بين الدول العربية بشأن نظرتها إلى التنمية المستدامة، فالدول التي شهدت الربيع العربي عرفت تغيراً كلياً في أنظمتها السياسية لوحظ في رؤية التنمية المستدامة كما في مصر، وبالرغم من تأكيدها علي ضرورة تجديد التزامها بتطوير المنظومة الوطنية في مجال التنمية المستدامة عبر تجديد الإرادة السياسية، إلا إنها ركزت على ضرورة إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية التخطيط واتخاذ القرار والتقييم نظراً لدورهما في الثورة المصرية، واعتبارهما شريكين أساسيين في الخيارات التنموية في البلاد.

وأخيراً يمكن القول بأن هناك صعوبة في الاعتماد على الدول الكبرى للتوصل إلى اتفاقيات بيئية شاملة، ذلك أن تكوين الأحلاف البيئية المضادة مسألة في غاية الأهمية لتعزيز "التعددية القطبية البيئية"، وما زالت منظمة الأمم المتحدة عاجزة عن فرض التعهدات البيئية

الدولية، مما يتطلب إحداث منظمة عالمية للبيئة في مقابل المنظمة العالمية للتجارة للقيام بهذه المهمة، وتتطلب الاستدامة الشاملة التوفيق بين الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة ودراسة الجدوى البيئية لكل مشروع ومراعاة البعد الاجتماعي، وهذه المعادلة هي الرهان الحقيقي لعالم أكثر عدلاً واستدامة (٢٨).

ثانياً– مبادئ التنمية المستدامة ومقوماتها:

أ– مبادئ التنمية المستدامة المتعارف عليها عالمياً طبقاً لأهداف ٢٠١٥– ٢٠٣٠ :

١– الإنصاف: يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية المستدامة باعتباره أحد مبادئه الأكثر أهمية، التي تصنع جوهره وتميزه عن نظريات النمو الاقتصادي ونظريات التنمية التقليدية، ويستخدم هذا المصطلح كبديل للعدالة والمساواة، ولكنه يتميز بتركيزه على تكافؤ الفرص.

٢– الإنتاجية: تعمل التنمية المستدامة على تعزيز فرص النمو الاقتصادي عن طريق التوزيع العادل للثروات والموارد العامة والخاصة، كذلك التركيز علي زيادة الإنتاجية وتحقيق التنمية البشرية، وهناك ارتباط واضح بين الإنصاف والإنتاجية نحو تحقيق التنمية المستدامة.

٣– الاستدامة: لا يقتصر مفهوم الاستدامة على البعد البيئي فقط، بل يعني أن تكون التنمية شاملة السياسات الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، ويجعل التنمية عملية قابلة للاستمرار من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية وبيئية، ويتطلب ذلك عدم توريث الأجيال القادمة ديوناً تعجز عن مواجهتها مستقبلياً، والعمل على تعديل أنماط الاستهلاك المبددة للموارد الطبيعية غير المتجددة وتحقيق المساواة والعدالة.

٤– التمكين: اعتبار الناس فاعلين في عملية التغير الاجتماعي وليس مستفيدين فقط، والتمكين يعني ممارسة الخيارات التي صاغها الإنسان بإرادته الحرة، فيتطلب وجود ديمقراطية سياسية يتمكن الناس من خلالها التأثير علي صنع القرار، كذلك الحرية الاقتصادية من القوانين الجامدة والمبالغ فيها، وتحقيق المشاركة بين جميع أفراد المجتمع (٢٩).

ب– مقومات التنمية المستدامة:

١– النمو الاقتصادي: يقصد بهذا المصطلح زيادة المصادر الاقتصادية التي تعني زيادة الدخل القومي للدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة، وينتج عنها أسواق اقتصادية جديدة تستوعب عدداً أكبر من العمالة، وتقلص الفجوة بين الأغنياء والفقراء بطرق اقتصادية مدروسة تقوم على تبادل المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر.

٢- الشمول الاجتماعي: إن سعي التنمية المستدامة إلى جمع كل العالم تحت مظلة تنموية واحدة، ساعد على إلغاء الفروق الاجتماعية بين سكان العالم وإلغاء التمييز بينهم علي أساس عرق أو طائفة أو دين، ومن ثم تحقيق الأهداف المنشودة من التنمية المستدامة.

٣- حماية البيئة: شدد أعضاء مؤتمر التنمية المستدامة على أهمية المحافظة على موارد البيئة الطبيعية ووضع سياسات مقننة لترشيد الاستهلاك وخصوصاً مجال المال والطاقة، والاتجاه إلى معالجة مشاكل البيئة المتمثلة في التلوث الناتج عن فقر الوعي البيئي في العديد من البلاد المشاركة في المؤتمر (٣٠).

ثالثاً- أهداف التنمية المستدامة ومحدداتها وأبعادها:

أ- أهداف التنمية المستدامة:

١- القضاء على الفقر: نجد أن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص حول العالم ما زالوا يعانون من الفقر، لذا حان وقت البناء والعمل والقضاء على الفقر من خلال تحقيق المساواة داخل البلدان عن طريق اعتماد سياسات تهيئة الفرص للجميع بغض النظر عن الجنس أو اللون، كذلك تحسين الدخل وتنظيم الأسواق والمؤسسات المالية، وإرسال المساعدات التنموية إلي الفقراء ومساعدتهم علي الهجرة بأمان حتى يتمكنوا من تتبع الفرص فأي مكان.

٢- تحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الزراعة المستدامة: في السنوات الأخيرة قل معدل انخفاض الطعام إلي النصف تقريباً في البلدان التي تعاني من المجاعات، ويعتبر ذلك إنجازاً يحسب للتنمية المستدامة في القضاء على الجوع وسوء التغذية، لذا تسعي الأمم المتحدة والعالم لتلبية احتياجات كل فرد من الطعام وذلك يتحقق بحلول ٢٠٣٠.

٣- ضمان الرعاية الصحية والرفاهية: جميعنا نعلم أهمية الصحة الجيدة فهي تؤثر على كل شيء كالتمتع بالحياة والعمل، كما تقلل من عدد وفيات الأطفال والأمهات، لذلك يجب توفير الوسائل السليمة التي تضمن للعالم صحة جيدة.

٤- ضمان شمولية وجودة التعليم: يتحقق ذلك عن طريق العمل على تعزيز فرص التعليم، حيث تسببت الحروب والفقر والصراعات الداخلية المسلحة في إبقاء الأطفال بعيداً عن المدرسة دون تعليم لفترات طويلة، فالأسر التي تعيش في مناطق نامية يعانون من الأمية أكثر من الأسر الغنية، وذلك نتيجة لنقص الأموال وتدهور مستوى المعيشة، لذلك تسعي الأمم المتحدة لزيادة مستويات التعليم لتصل لمستوى التعليم الجامعي في الدول النامية.

٥- تحقيق المساواة بين الجنسين: على الرغم من التقدم الذي حققه العالم في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء، إلا أن النساء ما زلن متأخرات عن ركب التقدم والمساواة ومازال هناك تفاوت في العمل والأجور، فالكثير منهن يقومن بالأعمال المنزلية ورعاية الأبناء فقط، لذلك تسعي التنمية المستدامة لإنهاء التمييز العنصري بين الرجال والنساء وضمان حقوق النساء وتحقيق المساواة.

٦- ضمان حق الجميع في مياه شرب آمنه: من أهم الأهداف التي سوف تتحقق بحلول ٢٠٣٠م، فعلي الرغم من أن عدد كبير من سكان العالم تتوافر لديه مصادر مياه الشرب الصحية وكذلك الصرف الصحي، إلا أن حوالي ٤٠٪ من سكان العالم يعانون من شح المياه، ويمكن علاج ذلك عن طريق التعاون الدولي في توفير مياه صحية وصرف صحي وتحقيق استدامة في المياه للجميع.

٧- توفير الطاقة المستدامة: الاعتماد على الطاقة غير المتجددة مثل الوقود الأحفوري أصبح غير ملائم للتغير الذي يحدث في العالم، لذلك زادت الحاجة لتوفير طاقة نظيفة متمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح فيتم من خلالهما توفير الكهرباء والحفاظ على البيئة.

٨- النمو الاقتصادي المستدام: ويتحقق عن طريق بتوفير فرص عمل تليق بالجميع فالناس يمثلون جزءاً كبيراً من النمو الاقتصادي، لذلك يجب توفير الوظائف التي تلبي احتياجاتهم ويكفلون بها أنفسهم وأسرهم، فمنذ ٢٥ عام ازدادت الطبقة المتوسطة لتصل إلى ثلثي العالم خاصة في البلدان النامية، ولكن هناك تفاوت بين النمو الوظيفي وقوة العمل لذلك يجب تشجيع المشاريع وتوفير فرص العمل للرجال والنساء على حد سواء بحلول ٢٠٣٠.

٩- بناء التصنيع المستدام: يقوم التصنيع المستدام على الابتكار التكنولوجي الذي يساعدنا في مواجهة التحديات والتغلب عليها، فالاستثمار في الأفكار والعمل على سد الفجوة الرقمية وتعزيز الصناعة المستدامة وتدعيم البنية التحتية وتعزيز سبل البحث العلمي، وسائل ترسخ وتحقق التنمية المستدامة.

١٠- استدامة المدن: أكثر سكان العالم يعيشون داخل المدن وقد يصل هذا الرقم إلى ثلثي البشرية بحلول ٢٠٣٠، فهناك المدن الضخمة والكبرى يعيش بها ملايين من السكان حول العالم، فهي مركز الثقافات والتحضر وممارسة الأعمال المتنوعة، لذلك يجب توفير المدن المستدامة لجميع السكان والعمل على ترقية الأحياء الفقيرة وزرع أكبر قدر من المساحات الخضراء.

١١- استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك: يمكن للناس تنظيم استهلاكهم للسلع والمواد المختلفة بما يصل بتلك الموارد إلى الازدهار والبقاء لفترة طويلة، بحيث يتمتع بها الأجيال الحالية والقادمة في المستقبل.

١٢- مكافحة أضرار التغيرات المناخية حول العالم: تشهد بلاد العالم العديد من الظواهر والتغيرات التي تنتج عن تغير المناخ، فالخسائر الثانوية الناتجة عن الكوارث الطبيعية تكلف المليارات لإصلاح ما تم إفساده، حيث يمكن الحد من هذه الخسائر بمساعدة المناطق المعرضة للخطر عن طريق التدابير التكنولوجية.

١٣- المحافظة على استدامة البحار والمحيطات والأنهار: فهي تعد مصدراً للثروة السمكية، كما تمتص ٣٠٪ من غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو، وتقوم الطحالب بإنتاج كميات كبيرة من الأكسجين، لذا يجب المحافظة عليها وعدم إلقاء المخلفات بها، للحفاظ على الأحياء البحرية وما تنتجه ويفيد البشرية جمعاء.

١٤- الحفاظ على الغابات والتربة: الاتجاه إلى المحافظة على التنوع البيولوجي وعدم تدهوره، فالغابات تقوم بإنتاج الأكسجين للإنسان والحيوان وجميع الكائنات الحية، حيث تغطي مساحة ٣٠٪ من سطح الكرة الأرضية وتساعد على توفير الهواء النظيف، لذلك يجب المحافظة عليها واستدامتها.

١٥- تحقيق العدالة الاجتماعية: حقوق الإنسان تضمن للفرد العيش في حياة تسودها العدالة الاجتماعية في بلداً مبني على سيادة القانون واحترامه، ولكن هناك بعض الكوارث والصراعات والحروب والجرائم والاستغلال التي تحول دون تحقيق التنمية، لذلك يجب الحد من أشكال العنف والصراعات التي تقضى على تحقيق العدالة الاجتماعية خاصة في الدول النامية التي تمثل جزءاً من التنمية المستدامة.

١٦- تعزيز أنماط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة: فالتعاون المستمر بين سكان الأرض يجعل هناك توافقاً للآراء بينهم ومحاربة المشكلات المشتركة مثل تغير المناخ وما ينتج عنه، إذ يرسم الطريق لتحقيق أهداف مشتركة تخدم البشرية وترسخ دعائم التنمية المستدامة [٣١]، إلي جانب تقاسم المعارف بالشروط المتفق عليها من الطرفين والتي تتضمن الخبرة ونقل التكنولوجيا وتعزيز فاعلية الجمهور وشراكات المجتمع المدني، والبناء علي استراتيجيات الشراكات الخاصة بالخبرات والموارد والقدرات لتطوير البلدان وخاصة النامية منها[٣٢].

ب- محددات التنمية المستدامة:

١-البيئة والمخاطر التي تهددها: إن حماية البيئة جزءاً جوهرياً من التنمية وبدونها تصبح الموارد قاصرة عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للسكان، فالنمو السريع والغير مسبق في عدد السكان ينتج عنه زيادة استهلاك الطاقة بكميات كبيرة، ويلعب دوراً في زيادة المخاطر التي تهدد البيئة ومن ثم يقلل من فرص التنمية المستدامة، فحماية البيئة جزءاً من التنمية ذلك أن الضرر الذي يلحق بالبيئة هو ضرراً لاحق بالتنمية في نفس الوقت، فالدول النامية الفقيرة في أشد الحاجة إلي إدارة بيئية رشيدة لكل المشاريع القائمة كي تتحقق الاستدامة في المجتمع.

٢-العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان: هذا المبدأ هو مبدأ أخلاقي في المقام الأول يعتمد في مضمونه علي أن البشر يولدون ولديهم قدرات معينة، ولا يمكن أن تكون حياة شخص ما ذات أهمية عن الآخرين، لذا يجب مراعاة العدالة والإنصاف في تقاسم الفرص التنموية بين الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة، مع مراعاة الحفاظ علي حق الفقراء في الوقت الحالي والنهوض بهم للعيش حياة سليمة مثلما نهتم بحق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية والرفاهية، كذلك تلبية الاحتياجات البشرية مثل الحق في التعليم والرعاية الصحية وتطوير القدرات والمهارات البشرية بالإضافة إلي حماية حقوق الإنسان الأساسية: الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية، السياسية، وحقه في الغذاء، وعدم التمييز بين الناس بغض النظر عن

الجنس أو اللون أو الدين، فالتركيز هنا يكون علي البشر كافة في كل أنحاء العالم.

٣- الفقر: أدي النمو السريع والمطرد في عدد السكان بدوره إلي تفاقم مشكلة الفقر وزيادة المناطق العشوائية في مصر، والذي أتي مواكباً لظهور القرى السياحية التي أستنفذ بنائها الميزانية المخصصة لبناء المساكن الشعبية الخاصة بالطبقات الفقيرة، وتؤكد دراسات البنك الدولي علي أن مهمة التنمية يجب أن تتحدد في القضاء علي الفقر عن طريق سياسات وخطط رشيدة وفعالة وبرامج دولية مخصصة عن طريق منح متعددة يتم تطبيقها في مجال المؤسسات التي تساعد علي حل المشكلات الخاصة بالفقر.

٤-الديمقراطية واتخاذ القرار: من المسلم به أن السياسات الداعية إلي تحقيق الكفاءة الاقتصادية والسياسية الرامية لتحسين الإدارة البيئية تكمل بعضها البعض، فالسياسة البيئية السليمة في نفس الوقت سياسة اقتصادية سليمة فالنمو المتسم بالكفاءة لا يكون مضراً للبيئة، فالبلدان النامية تقع أكثر مصادر الموارد الطبيعية الخاصة بها في أيدي الحكومة، ومبررات الإدارة الحكيمة لتلك الموارد

هو تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الإقليمية وحماية البيئة وزيادة التوعية الثقافية، وفي الغالب لا نجد النجاح المتوقع من تلك البرامج الحكومية الموضوعة، بسبب البيروقراطية في إدارة شئون الموارد الطبيعية والاعتماد علي عمالة غير كفء والافتقار إلي أسلوب الثواب والعقاب، حيث يستفيد بعض الناس من قدراتهم علي استغلال الموارد الطبيعية دون دفع المقابل العادل، مما يؤدي إلي خلل جوهري في التوزيع الطبيعي للدخل في المجتمع، فالذين يتمتعون بهذه الثروات أكثر أفراد المجتمع ثراء وقوة من الناحية السياسية، أما الفقراء فعادة ما يحملون وطأة تردي الوضع البيئي والظلم الاجتماعي.

٥-الأمن البشري: لا يتمثل في أمن الأرض وحمايتها ضد أي عدوان خارجي فقط، بل يمتد ليشمل حماية الإنسان من التهديدات المزمنة مثل: (الجوع والمرض والخوف- الحماية من الاضطرابات التي توجد في أنماط الحياة اليومية العادية)، ويمكن تحقيق الأمن البشري عن طريق التحرر من الخوف والحاجة، فالتخلص من الحروب والإرهاب وما ينتج عنهم من أضرار جسيمة يمكن أن يسهم في زيادة معدلات التنمية، مما ينعكس على عملية النمو الاقتصادي وإعطاء الإنسان مقومات وسبل عيش حياة كريمة [٣٣].

ج- أبعاد التنمية المستدامة:

تمثل التنمية المستدامة تحدياً كبيراً لدول العالم النامي فبالرغم من إحداث بعض النجاح في هذا المجال في الآونة الأخيرة، إلا أن الفقر ما زال يحيط بأكثر من مليار شخص علي وجه الأرض، وفي حقيقة الأمر فإن التنمية أثناء سعيها لتحسين أحوال أفراد المجتمع لا تزال تواجه بعض التحديات والعقبات، فقد ظهر في الآونة الأخيرة نوع من القلق حول ما إذا كانت مشاكل البيئة سوف تقلل من جهود التنمية أو أن جهود التنمية هي التي سوف تؤدي إلي إلحاق الدمار بالبيئة، لذلك يجب وضع استراتيجية بديلة للتنمية تشمل علي محاربة الفقر والحفاظ علي البيئة، وتقوم هذه الاستراتيجية علي عدة أبعاد وهي[٣٤]:

١- البعد الاجتماعي: أدي تغييب الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية في استراتيجيات التنمية ببلدان العالم النامي إلي فشل العديد من الخطط والبرامج الخاصة بالتنمية بها، ويرجع ذلك إلي عدم تعرض البيئة للخطر إلا من خلال ما يقوم به الأفراد، ففي ظل التطور الصناعي والتكنولوجي احدث الإنسان الكثير من الاضطرابات والاختلالات داخل البيئة والتي كان لها انعكاسات سلبية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلي توجيه الاهتمام بالأفراد في السياسات وبرامج الاستثمار التي

تهدف لتحفيز التنمية، فالبعد الاجتماعي يركز علي تنمية الموارد البشرية من حيث الاهتمام برفع مستويات المعيشة والتعليم والصحة والإسكان كذلك تدعيم العدالة، ويعتبر تحقيقها في الوقت الحالي من أكبر التحديات التي تواجه التنمية.

٢- البعد البيئي: بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان في ستوكهولم ١٩٧٢، زاد التركيز على البعد البيئي في عمليات ومشاريع التنمية، وترتب على ذلك إنشاء برنامج للأمم المتحدة للبيئة (ANEP)، ومن خلاله تم رصد العديد من المشكلات التي أصبحت خطراً على الموارد الطبيعية، كالتصحر والتغيرات البيئية وما يصاحبها من تغيرات مناخية، إضافة إلي الضغط البشري علي الموارد الطبيعية، وفي إطار البعد البيئي يتضح أن تحقيق التنمية المستدامة يتوقف علي مؤشرين أساسين هما:

أ- السكان: تعد الزيادة السكانية من أخطر المشكلات البيئية خطورة حيث يصاحبها حالات فقر مستمر لا يمكن القضاء عليه، وهذه الزيادة يصاحبها ضغط على الموارد الطبيعية ومن ثم عدم القدرة على إشباع الحاجات المتزايدة للسكان.

ب- التكنولوجيا: هي حجر الأساس في جهود التنمية ذلك أنها مورداً قادراً على خلق ثروة، فهي بمثابة وسيلة تتيح لمن يملكونها ممارسة السيطرة الاجتماعية، لذلك تهدف استراتيجية التنمية المستدامة إلى جعل التكنولوجيا وسيلة لتحقيق الأهداف الخاصة بالتنمية، والانتباه لحجم تلك الموارد لتلبية احتياجات قطاع كبير من السكان.

٣- البعد الاقتصادي: تستوجب عملية التنمية الاقتصادية توظيف واستخدام المزيد من الموارد، وبناء على نوعية وطبيعة الموارد المستخدمة تبرز عمليات تأثير التنمية الاقتصادية علي البيئة، من حيث الاستنزاف أو التلوث مما يؤدي إلي إفساد الأنساق البيئية من ناحية إنتاجها، ويري البعض أن هذا الضرر يلحق بالبيئة من جراء التنمية الاقتصادية، ومن الضروري لتحقيق استراتيجية التنمية المستدامة اتخاذ قرارات يكون الهدف منها السلامة البيئية.

٤- البعد السياسي: ويتحقق من خلال صناعة وعي سياسي علي المستوي الوطني لكل دولة خاصة دول العالم الثالث، لذلك يجب تبني استراتيجية تنموية هدفها إحداث تغيير لصالح الإنسان في إطار سياسات واضحة، كذلك تشجيع المشاركة الشعبية التي تتيح لأفراد البلد الواحد المساهمة والمشاركة في خطط واستراتيجية التنمية المستدامة، وتكمن أهمية البعد السياسي في الحد من المشكلات البيئية متمثلة في تحقيق الأمن البيئي [٣٥].

حيث أكد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢، علي أن مفهوم التنمية المستدامة يحترم القيم الثقافية، ولا يقتصر علي المؤشرات الاقتصادية فقط كمقياس وحيد للتنمية، بل تمثل التنمية المستدامة التكامل المتوازن للأهداف الاجتماعية والبيئية بالتنمية الاقتصادية(٣٦)، كذلك أكد جدول أعمال القرن ٢١، علي الترابط بين أبعاد التنمية المستدامة، علي الرغم من عدم التحقيق الفعلي لتلك الأبعاد في اغلب البلدان بسبب التحديات التي تواجه العالم والتي نشأت نتيجة للازمات الاقتصادية والقصور في الغذاء والطاقة، والتي تهدد قدرة جميع البلدان علي تحقيق التنمية المستدامة(٣٧).

رابعاً– معوقات التنمية المستدامة (عالمياً ومحلياً):

أكد العديد من المنظرين أن السبب الرئيسي في زيادة الفجوة بين دول العالم الثالث والدول المتقدمة هو الاعتماد على نموذج التنمية الغربية، على الرغم من عدم تناسب هذا النموذج مع دول العالم الثالث إلا إنها اعتمدت عليه اعتماداً كلياً، مما كان له تبيعات اجتماعية واقتصادية وبيئية وثقافية أدت إلي زيادة التخلف والتبعية في تلك الدول(٣٨)، وهناك العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية خاصة مصر ومن أهمها:

١– عدم استقرار السياسات التنموية والاقتصادية: وهو ناتج عن غياب السلام والأمن متمثلاً في النزاع المسلح كعقبة في طريق التنمية المستدامة، وذلك بسبب الاستنزاف المستمر للموارد المادية التي تؤثر علي الموارد البشرية والثروات القومية، حيث يشير تقرير" مستقبلنا المشترك" إلي أول خطوة وهي إرساء قاعدة سليمة لإدارة العلاقات بين الأمان والتنمية المستدامة تكمن في توسيع أفق المجتمع المحلي.

٢– مشكلة الفقر: تزداد مع ازدياد الأمية والبطالة وارتفاع حجم الديون الخارجية وفوائدها، بالإضافة إلي أن الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية يمثل تحدياً كبيراً يواجه دول العالم، حيث يؤمن الجميع بأن القضاء علي الفقر وتغير أنماط الاستهلاك غير المستدامة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وإدارتها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعد أهداف ومتطلبات شاملة وأساسية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلي ذلك فإن الفجوة العميقة التي تقسم المجتمع البشري إلي أغنياء وفقراء والفجوة المتسعة بين الدول الغنية والفقيرة يشكلان تهديداً كبيراً للازدهار والأمن علي المستوى الدولي، حيث تشير الإحصاءات إلي أن نصف سكان العالم فقراء حوالي ١,٣ مليار إنسان تحت خط الفقر، وذلك بسبب عدم التكافؤ وعدم تقديم المساعدات المناسبة لهم.

٣- زيادة حجم السكان: استمرار الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة في الدول النامية يمثل عقبة حقيقية أمام الجهات المسئولة في تلك الدول عند وضع الخطط والسياسات والتخطيط التنموي والاقتصادي السليم والذي يساعد على تقديم الخدمات بصورة فعالة (٣٩).

٤- ضعف إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية: إن تأخر تلك المؤسسات عن تقنيات وأساليب البحث العلمي السليم وعدم مواكبة التقدم السائر في العالم، يجعلها غير مفيدة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع.

٥- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب التنموية: هناك بعض التجارب التنموية المستوردة من دول أخري أكثر تقدماً، بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للدول المتقدمة عن الدول النامية، ونقص الكفاءات القادرة على التعامل مع تلك التقنيات لتحقيق التنمية المستدامة.

٦- تدني وضعية البنية التحتية: ويظهر ذلك بصورة خاصة في مجال تقديم الخدمات الأساسية بالنسبة للدول النامية، بالإضافة إلى عبء الديون والخدمات المترتبة عليها والاستفادة من الموارد في تمويل المشاريع التنموية، وخاصة تلك التي توجهها الدولة للحد من الفقر والحفاظ على الموارد البيئية.

٧- العولمة وآثارها: حيث تحد من قدرة وإمكانيات تلك الدول وخاصة مصر في تحقيق التنمية المستدامة، فتكامل الأسواق السريع وحركة الأموال وتدفق الاستثمارات حول العالم، طرح العديد من التحديات التي تواجه الدول لكي تواكب هذه التغيرات العالمية وتساير الدول الأخرى في تقدمها، بمثابة عبء على عاتقها ويقلل من فرص تحقيق التنمية المستدامة.

٨- مواصلة الحصار الاقتصادي: يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وينعكس سلباً علي قدرات الدول النامية في الالتزام بمسئوليتها تجاه التنمية المستدامة، ويرجع ذلك إلي انخفاض متوسط دخل الفرد وضعف رأس المال وانتشار البطالة.

٩- عدم وفاء الدولة المتقدمة بتقديم المساعدات: فالدول المتقدمة وعدت بتقديم برامج إصلاحية ومشروعات بيئية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عن طريق مساعدة الدول النامية في سد احتياجاتها والنهوض بها.

١٠- صعوبة إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في المناهج التعليمية والجامعية: عدم الإحاطة التامة بالتعريف الدقيق للتنمية المستدامة وأهدافها وكيفية تحقيقها(٤٠)، حيث عانت الشعوب النامية من

انتشار الجوع وفساد الأغذية والنزاعات المسلحة وكذلك الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض المزمنة، وهو من أهم العوامل الرئيسية في عدم مواكبة تلك الدول للتطور في نظم التعليم الذي يحدث للدول المتقدمة(٤١).

١١- التلوث البيئي: لاشك أن التلوث البيئي يهدد الصحة في البلدان النامية حيث ارتبطت النهضة الصناعية للعالم المتقدم بتصدير التلوث للبلدان النامية، بالإضافة إلي افتقاد الأخيرة لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث، فضلاً عن عمليات التوطين للتقنية الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات ولم تجد وطناً أفضل من البلدان النامية، بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بمواطنيها(٤٢)، ويتفق أنصار التنمية المستدامة علي أن المجتمع بحاجة إلي التغيير من خلال المناقشات المتعلقة بطبيعة التنمية المستدامة التي تعتمد علي فلسفة موحدة وتتضمن التغيرات اللازمة والأدوات الفاعلة، التي تهتم بقضايا التنمية المستدامة مثل تغير المناخ والفقر(٤٣).

١٢- التداعيات السلبية لجائحة كورونا: إن انتشار فيروس كورونا المستجد وما لحق به من تدابير ضرورية لمكافحته أدى إلى إغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية، نتج عنه أزمة اقتصادية عالمية مع ارتفاع معدلات البطالة، وهو الأمر الذي يعد بمثابة انتكاسة كبيرة للطموح العالمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للدول الفقيرة، وتمثلت النقطة المضيئة لأزمة فيروس كورونا المستجد في انخفاض التأثيرات البيئية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والصناعية، وعلى الرغم مما أحدثته أزمة جائحة كورونا من تداعيات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عالميًا – الأمر الذي من شأنه أن يعيق الجهود الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – إلا إن بعض الحكومات ومن بينها (مصر) نجحت من خلال الإجراءات الاحترازية، في التخفيف من حدة تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد، وتحسين أوضاعها بما يحقق الأهداف المنشودة للتنمية المستدامة(٤٤).

خامساً- ملامح التنمية المستدامة وآليات تحقيقها:

أ- استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" :

تمثل تلك الاستراتيجية محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر، تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبنى مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة

الإقليمية، كما تمثل خريطة الطريق التي تستهدف تعظيم الاستفادة من المقومات والمزايا التنافسية، وتعمل علي تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة كريمة ولائقة، وتعد أيضاً تجسيد لروح الدستور المصري الحديث الذي وضع أساساً للنظام الاقتصادي المتوازن جغرافياً وقطاعياً وبيئياً، وتعتبر أول استراتيجية يتم صياغتها وفقاً لمنهجية التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى والتخطيط بالمشاركة، يتم إعدادها بمشاركة مجتمعية واسعة تراعي مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والوزارات والهيئات الحكومية، ولاقت دعماً ومشاركة فعالة من شركاء التنمية الدوليين، وهو الأمر الذي جعلها تتضمن أهدافاً شاملة لكافة مرتكزات وقطاعات الدولة المصرية.

ومن هذا المنطلق حددت الاستراتيجية رؤيتها المتمثلة في: أن يكون اقتصاد مصر بحلول ٢٠٣٠ تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، وقائم على العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة، واستثمار عبقرية المكان والإنسان لتحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بجودة حياة المصريين، كما تهدف الحكومة من خلال هذه الاستراتيجية أن تكون مصر من أفضل ٣٠ دولة علي مستوي العالم من حيث مؤشرات التنمية الاقتصادية، ومكافحة الفساد والتنمية البشرية وتنافسية الأسواق وارتفاع جودة الحياة(٤٥)، وذلك عن طريق بعدين أساسيين:

١- إطار التمويل طويل المدى: تشكل استراتيجية التنمية المستدامة في مصر طبقاً لتوجهات طويلة المدي داخل إطار منظم لجميع خطط التنمية خلال الخمسة عشر عاماً القادمة، وتفضل السيد الرئيس عبدالفتاح السيسي بإطلاق الحوار المجتمعي الموسع في ٢٤ فبراير ٢٠١٦، تضمن أهداف وبرامج جميع محاور الاستراتيجية، وفي إطار الجهود المبذولة للبدء في تنفيذ استراتيجيات التنمية في مصر تعكف وزارة التخطيط المصرية علي المتابعة والإصلاح الإداري، عن طريق تشكيل مجموعات عمل بالوزارات المختلفة، يتم خلالها ضم المسئولين السابق اشتراكهم في برامج التنمية المستدامة واستراتيجيتها، وكذلك العاملين بالوزارات ممن استفادوا ببرامج التدريب للقيام بالمهام التالية: التعاون مع وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري في إعداد الخطط التفصيلية وتنفيذ برامج ومشروعات الاستراتيجية، تحديد الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج والمشروعات، دراسة المعوقات التي تعترض عملية التنفيذ وتقديم مقترحات التغلب عليها.

٢- إطار التنمية متوسطة المدى برنامج الحكومة المصرية حتى يونيو ٢٠١٨: قامت الحكومة المصرية بإعداد استراتيجية التنمية المستدامة بناءاً على تكليف من السيد رئيس الجمهورية والذي يتضمن المحاور التالية:

– استكمال البنية الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية ومراعاة حقوق الفئات الأكثر فقراً وتهميشاً.

– تحسين مستوي معيشة الشعب المصري وتلبية طموحاته لمستقبل أكثر رخاء.

– الارتقاء بمؤشرات نوعية حياة المواطن المصري وتحقيق تنمية اجتماعية وثقافية.

– استكمال بنية قواعد البيانات القومية.

– إعادة هيكلة كوادر الحكومة المصرية لرفع كفاءة ومستوي الأداء وتحقيق المزيد من آليات الشفافية.

– الحفاظ على الأمن القومي المصري مع وجود الريادة على الصعيدين العربي والإفريقي.

بالإضافة إلي ذلك عملت الحكومة المصرية خلال عامي ٢٠١٦ – ٢٠١٧ علي مواصلة الجهود من أجل تنفيذ السياسات الإصلاحية خاصة فيما يتعلق بسياسات الاستثمار، لتصبح بيئة الأعمال أكثر سهولة وجاذبية للاستثمار المصري والأجنبي، وسياسات تعميق التصنيع المحلي وتطوير التجارة الخارجية بهدف سد الفجوة بين الصادرات والواردات، كذلك سياسات الدعم والحماية الاجتماعية والأولوية للاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الصحية والبحث العلمي وتطويره(٤٦).

ب– آليات تحقيق التنمية المستدامة في مصر:

تعتمد التنمية المستدامة في مضمونها على عدة آليات يتم من خلالها الوصول إلى الأهداف المحددة، ومن أهمها:

١– تحديث الأنشطة الاقتصادية المتمثلة في: (الزراعة– الصناعة– السياحة– الخدمات المالية– خدمات النقل والتجارة).

٢– التحديث العمراني وذلك من خلال القضاء على المناطق العشوائية وبناء المجتمعات العمرانية الجديدة والتوسع في استثمار مساحات متزايدة من الأراضي وإقامة التجمعات البشرية المتكاملة، إلى جانب استثمار الصحراء والتوسع في تطبيق التقنيات الجديدة في زراعة الأراضي القاحلة.

٣– تحديث التعليم والتدريب ومنهجيات إعداد وتطوير وتنمية الموارد البشرية.

٤– تحديث أنظمة العلاج والخدمات والرعاية الصحية، إلى جانب تحديث منظومة التأمين الصحي وتطوير أساليب وقدرات ومؤسسات العلاج التأميني.

٥– التوسع في استثمار البنية المعلوماتية والاتصالية والتحول للمجتمع الرقمي.

٦- استثمار الموقع الجغرافي المتميز لمصر وتطوير مجموعة من الخدمات الإنتاجية واللوجستية.
٧- الاندماج في المجتمع العالمي واستثمار الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، واستثمار القوة البشرية المصرية من العاملين في الخارج (٤٧).

ج- واقع التنمية المستدامة في مصر:

إن إشراك أصحاب الشأن من المواطنين والشركاء والموظفين من أهم أسباب نجاح الخطط الاستراتيجية للتنمية، حيث نجحت استراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" في وصف الوضع الصعب لمصر من خلال عدد كبير من المؤشرات الدولية، التي تغطى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، كما أوضحت هذه الرؤية ترتيب مصر في عدة مجالات: جاء ترتيب مصر في مجال الحفاظ على المواهب والقدرات المبدعة في المركز ١٣٣ عالمياً، والمركز ١١٧ في التنافسية، و١٣٥ في سعادة المواطنين، و١٣٠ في الهادر في الإنفاق الحكومي، كما جاء ترتيبها في مجال المدفوعات غير الرسمية والرشاوى في المركز ١٠١ عالمياً، وفى مؤشر عدم التحيز في القرارات الحكومية احتلت مصر المركز ٨٠ عالمياً، وفى الابتكار المركز ١٢٠، وفى مجال استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة كان ترتيبها ١١٦ عالمياً، و ١٢٧ في جودة مؤسسات البحث العلمي.

واقترح القائمين على تنفيذ الاستراتيجية تطوير نظام القبول بالجامعات الحكومية وربطه باحتياجات سوق العمل، وأن تصل أعداد الطلاب غير المصريين إلى ٥٪ في الجامعات المصرية، ووضع نظام يسمح بالمرونة في عدد سنوات التعليم العالي، كذلك تبنى نظام يدعم التعليم مدى الحياة، وكان من أهم أهدافها الإيجابية بناء الشخصية لمواطن مبدع ومسئول يقبل التعددية ويحترم الاختلاف(٤٨).

هذا وحققت مصر تحسناً كبيراً في مجال التنمية البشرية خلال العقود القليلة الماضية بما يشمل توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، والحد من عبء الأمراض المعدية، وزيادة متوسط العمر المتوقع، واليوم تعد مصر واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم العربي، وموطناً لواحدة من أسرع الطبقات المتوسطة نمواً في منطقه الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد أحدث هذا النمو تحدياته الخاصة كما هو الحال في الدول النامية، فعلي سبيل المثال: سيكون للطبقة المتوسطة الآخذة في الاتساع توقعات أعلى فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وسيتوقع المزيد من فرص العمل للسكان المتعلمين، وعلاوة علي ذلك تتفاقم هذه التحديات في مصر نتيجة لبعض العوامل: بطء

النمو الاقتصادي بعد الاضطرابات الاجتماعية التي بدأت في عام ٢٠١١، ارتفاع مستويات البطالة والاقتصاد غير الرسمي، ولا يزال السكان صغار السن نسبيا وعددهم في ازدياد، وقدرة الحكومة علي تقديم الخدمات مقيدة بانخفاض مستويات القدرة والشفافية.

فمن المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة تتراوح بين (٥- ٦) بالمائة سنوياً عبر الأفق المتوقع، بحيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ٥٧١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وأن ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥٠ دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢٧٠ دولار في اليوم بحلول عام ٢٠٣٠، ويؤدي هذا النمو إلى الحد من الفقر وتوسيع الطبقة المتوسطة، وفي عام ٢٠٣٠ سيعيش أقل من عشرة ملايين شخص تحت خط الفقر، أي ما يعادل أقل من ٣,٤٠ دولارات في اليوم في عام ٢٠١١ مقارنة بعام٢٠١٥، بينما يتوقع أن يزيد عدد السكان من الطبقة المتوسطة – الذين يعيشون بما يتراوح بين ١٠ دولارات : ٥٠ دولارًا في اليوم- لأكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٣٠[٤٩].

ولقد أشار التقرير السنوي لمؤشر التنمية المستدامة (SDG Index 2021) الذي نشرته جامعة كامبريدج في يونيو ٢٠٢١، بالتعاون مع مؤسسة Bertelsmann Stiftung التي تعمل تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة، إلى الاستقرار النسبي في تصنيف مصر، حيث احتلت المركز ٨٢ من بين ١٦٥ دولة مصنفة خلال ٢٠٢١، وحصلت على درجة ٦٨,٦ من ١٠٠ وهو ما يفوق المتوسط الإقليمي عند ٦٧,١ درجة، وذلك مقابل المركز ٨٣ من بين ١٦٦ دولة خلال ٢٠٢٠ بدرجة ٦٨,٧٩ من ١٠٠، بالرغم من التحديات غير المسبوقة التي شهدتها مصر والعالم جراء التداعيات السلبية لجائحة كورونا التي أدت لتراجع تصنيف عدد من الدول الأخرى.

هذا وأكد التقرير أن مصر حافظت على ترتيبها إقليميًا بين الدول العربية والأفريقية، بالرغم من التغييرات المحلية والدولية التي شهدتها المنطقة عقب جائحة فيروس كورونا، والتي كان لها تأثير سلبي على تقدم تحقيق الأهداف الأممية للتنمية المستدامة، وحققت مصر تقدمًا في أربعة أهداف أممية في عام ٢٠٢١ وهم الهدف الرابع الخاص بالتعليم الجيد، والهدف السادس الخاص بالمياه النظيفة، والهدف التاسع الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، بالإضافة إلى الهدف الثالث عشر الخاص بالعمل المناخي، انعكس من خلال تحسن مؤشرات معدل التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية ومعدل إتمام المرحلة الإعدادية، وارتفاع نسبة السكان الذين

يستخدمون الإنترنت، كذلك ارتفعت نسبة اشتراكات النطاق العريض للأجهزة الجوالة لكل ١٠٠ نسمة، مشيرًا إلى أنه فيما يخص العمل المناخي فقد تحسن الوضع المصري في مؤشري انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في صادرات الوقود الأحفوري وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود (٥٠).

وتتمثل الأهداف الفرعية للاستراتيجية في تحقيق المساواة في الحقوق والفرص، وتحقيق العدالة المكانية، وسد الفجوات التنموية الجغرافية، وتمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجًا وضمان حقوقهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ودعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات، وتعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي، وتعزيز الرقمنة، ونظراً لذلك قامت الدولة بإطلاق العديد من المبادرات لتخفيف الأعباء الاقتصادية على المواطنين، وللحد من الفقر بجميع أشكاله تم إطلاق مبادرة **"حياة كريمة"** لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الأكثر احتياجاً، وأطلقت برنامج القضاء على العشوائيات كأحد الآليات للحد من الفقر متعدد الأبعاد، كذلك برنامج **"تكافل وكرامة"** للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية.

كما أطلقت الدولة جهودًا لمواجهة تداعيات أزمة كورونا أبرزها إطلاق مبادرة **"نتشارك هنعدي الأزمة"** من قبل صندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة، وتقديم المجتمع المدني مساعدات لدعم المتضررين مثل حملات "**دعم العمالة اليومية مسؤولية**"، **"تحدى الخير"**، كما قامت الدولة بصرف منحة للعمالة غير المنتظمة خلال مدة الحظر الجزئي، وصرف علاوات لأصحاب المعاشات، ومد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين، وتوفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات السلعية للوفاء بالتزاماتها، كذلك استحداث العديد من التشريعات التي سُنت لتوفير أقصى حماية ممكنة للمرأة ودعم الأشخاص ذوي الهمم، وأصحاب المشروعات ورواد الأعمال من الشباب لتوفير سبل التمكين الاجتماعي وأسس المساواة لجميع الفئات، علاوة على الجهود المبذولة لبناء مجتمع المعرفة من خلال استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(٥١).

ث- الخلاصة:

تعد التنمية الجانب الأساسي الذي يربط بين التطور الاجتماعي والاقتصادي في حياة الإنسان، وتتمثل في عدة أشكال تستهدف الوصول إلى العدالة الاجتماعية والاستقرار والتطور الذي يتماشى مع احتياجات الإنسان المختلفة، من أهم أشكالها" التنمية المستدامة" التي يمكن تحقيقها من خلال تكاتف الجهود البشرية التي تبذل من أجل النمو والتقدم، وصولاً إلي ارتقاء نوعية حياة المواطن بما يحقق مستوي الرفاهية المطلوب في المجتمع.

ومن خلال العرض السابق للأدبيات والتراث النظري الخاص بالتنمية المستدامة في البحث الراهن، وبالنظر إلي واقع التنمية المستدامة ومعوقاتها في الدول النامية من بينها جمهورية مصر العربية توصل الباحث إلى أن التنمية المستدامة تعبر عن حالة من التوازن في استخدام الموارد بين الأجيال الحالية والقادمة، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية لكلا الجيلين المتعاقبين، وتعتمد التنمية المستدامة علي عدة مبادئ متكاملة وهي: (الإنصاف- الإنتاجية- الاستدامة - التمكين)، وعند حدوث خلل في هذا التكامل يؤدي بدوره إلي عدم القدرة علي تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع، التي تحتاج إلي توافر مجموعة من الشروط من أهمها النمو الاقتصادي والشمول الاجتماعي والحفاظ علي البيئة، وتحقيق الوعي والمشاركة الشعبية الفعالة، للحفاظ علي موارد الدولة والحد من المشكلات البيئة، إلي جانب الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا التي تعد من أهم محركات عملية التنمية المستدامة في المجتمعات المتقدمة والنامية.

هذا وتواجه التنمية المستدامة العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون تحقيقها تشمل: إغفال البعد الاجتماعي الذي يركز علي تنمية الموارد البشرية ورفع مستوي معيشة الفرد، بالإضافة إلي الزيادة السكانية التي تعد من أخطر المشكلات الناجمة عن السلوك الانجابي الخاطئ للإنسان، والتي تؤدي إلي الضغط علي موارد الدول الطبيعية والبشرية وبالتالي عدم القدرة علي اشباع حاجات السكان، كذلك ازدياد مشكلة الفقر والتي يترتب عليها عدة نتائج من أهمها: (التسرب من التعليم – البطالة – الديون)، كما كانت للعولمة آثارها السلبية التي تحد من قدرة الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة لعدم قدرة تلك البلدان علي مواكبة التطورات السريعة التي مرت بها المجتمعات المتقدمة علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلي جانب تخلي الدول المتقدمة عن الوفاء بوعودها في مد يد العون والمساعدة للدول النامية في طريقها إلي تحقيق التنمية المستدامة.

ويمثل التلوث البيئي تحدياً كبيراً في وجه التنمية المستدامة والذي يعد أحد أسباب تدهور الأمن البيئي في الدول النامية، وعلي الرغم من الجانب السلبي لتطبيق التدابير الاحترازية لمكافحة فيروس كورونا المستجد، الذي ظهر في التأثير علي الجوانب الاقتصادية وزيادة الازمات وارتفاع البطالة، والتي أدت إلي بطء عجلة التنمية المستدامة علي مستوي العالم، إلا أن هناك جانب إيجابي لتلك التدابير تمثلت في انخفاض الملوثات والانبعاثات الناتجة عن الأنشطة الصناعية وعوادم الطائرات، أدت بدورها إلي تعافي البيئة جزئياً من التلوث.

ولقد سلكت مصر مسار الدول المتقدمة والنامية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال اطلاق استراتيجية (رؤية مصر ٢٠٣٠)، اعتمدت في مضمونها علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد وصولاً إلى تحقيق الرفاه الإنساني في الحاضر والحفاظ علي مستقبل أفضل، كما اعتمدت مصر في استراتيجيتها علي التحديث والتطوير علي المستوي (الاقتصادي- العمراني – العلمي والثقافي- الرعاية الصحية)، إلى جانب التوسع في استثمار المعلومات والاتجاه إلي التحول الرقمي، فحققت تقدماً ملحوظاً في بعض الأهداف الإنمائية والمهتمة بالعديد من القضايا أهمها: (التعليم الجيد- المياه النظيفة- الصناعة والابتكار- العمل المناخي)، كما اتجهت الحكومة المصرية إلي اطلاق بعض المبادرات التي تدعم المواطن ومنا مبادرة (حياة كريمة – نتشارك هنعدي الأزمة)، بالإضافة إلي سن بعض التشريعات والقوانين التي تمكن المرأة اجتماعياً وسياسياً، وتضمن تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية لجميع فئات المجتمع وعلى رأسهم ذوي الهمم.

هذا وتعاني الدولة المصرية من بعض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة على المستوي المحلي ومن أهمها بطء النمو الاقتصادي بسبب الاضطرابات التي أثرت علي الاستقرار الداخلي وزيادة الدين العام والتي بدأت عام ٢٠١١، كذلك زيادة نسبة البطالة وعدم استقرار الاقتصاد غير الرسمي بسبب جائحة كورونا وما خلفته من اثار سلبية علي الدولة، أيضاً الزيادة السكانية وما نتج عنها من ضغط علي مرافق الدولة وتعطيل خطط التنمية، الأمر الذي حال دون تحقيق التنمية المستدامة.

هوامش البحث:

[١] بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، الجزائر، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد٩، ٢٠١٥، ص ٢٨٩.

[٢]اسلام شاهين، التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر، القاهرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، ٢٠١٣.

[٣] السيد بيومي، المعوقات البيئية والسلوكية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحضرية – دراسة حالة المناطق الشمالية بمحافظة القاهرة، رسلة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.

[٤] سمر خيري، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، كلية المجتمع، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.

[٥] يوسف بن عودة، تطور فكرة التنمية المستدامة في المجتمع الدولي الحديث، مجلة جيل الأبحاث القانونية المتعمقة، الجزائر، ٢٠١٦.

[٦] الدوي، الرواشدة، المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية- تحليل سوسيولوجي للمعوقات وآليات المواجهة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠١٨.

[٧] حسن الساعاتي، معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية بخاصة مصر، ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، تونس، ١٩٨٣.

[٨]- علي عبد الرازق جلبي، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣، ص ١٣.

[٩]- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١، ص١٦.

[10] - Hob house. L. T، Social development university books، London، 1966، p 37.

[١١]- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦، ص٣٢.

[١٢]- عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣، ص٧٤.

١٣- طوبى بينيت وآخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠، ص ٢١٩.

[١٤]- جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مذكرات، الرياض، ٢٠٠٦، ص ٤٠.

[15]- Joseph H. Hulse، sustainable development "ignoring the past"، international development center،india،2007، p 13.

16- Robert W kates، Thomas Ms parris، What is Sustainable Development، London، Environments science and policy for "Sustainable Development" Journal، vol 74،number 3،2005. P 10:11.

[١٧]- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧، ص ٤٤٠,٤٤١.

[١٨] مريم أحمد مصطفي، دراسات في التغير والتنمية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١، ص ٢٣.

١٩- Jennifer a. Elliott، An introduction to sustainable development London & New York، by Taylor & Francis، third edition، 2006، p10.

٢٠- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧، ص ١٥٧.

٢١- Madhavi Josh and other، Sustainable Development: An Introduction، Centre for Environment Education، 2007، p 10.

[٢٢]- دوجلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، ٢٠٠٠، ص ١١:١٣.

[٢٣]- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ٤٥١.

[24] -Thomas m. Parris and Robber w .Kate، Characterizing and measuring sustainable development، annual review of environment and resources، vol 28، Massachusetts، 2003، Can be found through the following link: http://www.annualreviews.org .

[٢٥]- دوجلاس موسيشت، مرجع سابق، ص ١٥:١٦.

[٢٦]- رمزي سلامة، التنمية المستدامة وتطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة، بحث مقدم في الملتقي العربي الثالث للتعليم والتربية المستدامة، لبنان، أبريل/٢٠٠٦، ص ٦٠-٦٣.

[٢٧]- مجلس إدارة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة الخامسة والعشرون، البند السادس من جدول الأعمال المؤقت، نيروبي، فبراير/٢٠١٥.

[٢٨]- الحسين شكراني، تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+٢٠، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٥، عدد٤٠٤، لبنان، أكتوبر/٢٠١٢.

[٢٩]- علي زيد الزعبي وآخرون، مرجع سابق ص ص ٢٤٩:٢٥١.

[٣٠]- مريم مساعدة، مقومات التنمية المستدامة، موقع موضوع، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٦، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: http://mawdoo3.com.

[31]-The United Nations development programs، Can be found through the following link، www.UNDP.org

[32]- World Bank group، Atlas of Sustainable Development Goals From World Development Indicators، 2018، p76.

[٣٣]- السيد محمد عبد الرسول، محددات التنمية المستدامة في الدول الفقيرة، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الخامس عشر، القاهرة، ١٩٩٩.

[٣٤]- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٧، ص ص ٩٦:٩٧.

[٣٥]- رحاب مختار، المحددات الاجتماعية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة أدار، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣٤٦:٣٥٠.

[2]- Unesco، Module 2: Understanding Sustainable Development، Teaching And Learning For A Sustainable Future، 2010،P9.

[37]- United Nations، World Economic and Social Survey" Sustainable Development Challenges"، New York، 2013،p7.

[38]- Susan Baker، Sustainable development، Usa، by rotledge،2006، p159

[٣٩]- ضرار الماحي العبيد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، العدد الخامس، السودان ،٢٠٠٨، ص ص١٣-١٤.

[٤٠]- المرجع السابق ص ١٤:١٥.

[٤١]- محمد صبري الحوت، تنمية مستدامة، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، عدد ٤١، ٢٠٠٢، ص ١.

[٤٢]- مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع أفضل، السعودية،٢٠٠٦، ص ٨٢.

[43]- Bill Hopwood، Mary Mellor، Sustainable Development " Mapping Different Approaches"، Sustainable Cities Research Institute، University of North Umbria، Newcastle on Tyne، UK،2005.p 47:48.

[44] الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير بعنوان "افاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، ١٧/١١/٢٠٢١م، يمكن الاطلاع علي التقرير من خلال الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/section/11281/14758?lang=ar.

[٤٥]-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير عن التنمية المستدامة، إصدار ٢٠١٦، ص ٩.

[46] - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، ٢٠١٦، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي : http://www.mop.gov.eg .

[٤٧]- علي السلمي، توجهات مصر للتنمية المستدامة في ضوء الأوضاع البيئية والخارجية، مجلة المدير العربي، العدد ١٩٣، مصر، ٢٠١١.

[٤٨]- ناصر عبد العال، قراءة في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣، ص٢.

[٤٩] ديفيد. ك. بول وآخرون، تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨، ص ص ٣-١٠.

[٥٠] الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير بعنوان "افاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، مرجع سابق.

[51] هالة فودة، إنجازات رؤية مصر ٢٠٣٠ - إدارة وطنية بجهود مؤسسية، المرصد المصري، ١/أبريل ٢٠٢١، يمكن الاضطلاع على هذا المقال من خلال الرابط التالي: https://marsad.ecss.com.eg/53972

المراجع

١- الكتب العربية:

- إحسان حفظي، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، القاهرة، الدار الثقافية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧.
- جوردن مارشال، موسوعة علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧.
- دوجلاس موسيشت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة: بهاء شاهين، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، ٢٠٠٠.
- طارق السيد، علم اجتماع التنمية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٧.
- طلعت مصطفى السروجي، التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، ٢٠٠١.
- طوني بينيت وآخرون، معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١٠.
- عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٣.
- علي عبد الرازق جلبي، علم الاجتماع والتنمية المستدامة المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٣.
- مريم أحمد مصطفي، دراسات في التغير والتنمية، دار المعرفة الجامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١١.
- هناء محمد الجوهري، علم الاجتماع الحضري، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩.

٢- الرسائل العلمية والأبحاث والمجلات:

- اسلام شاهين، التنمية المستدامة ومؤشراتها في مصر، القاهرة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث التجارية، ٢٠١٣.
- الدوي، الرواشدة، المشاركة الاجتماعية والتنمية المستدامة في البلدان النامية- تحليل سوسيولوجي للمعوقات وآليات المواجهة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة المدية، الجزائر، ٢٠١٨.
- بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، الجزائر، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، عدد٩، ٢٠١٥.
- جامعة الملك عبد العزيز، مركز الإنتاج الإعلامي، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، مذكرات، الرياض، ٢٠٠٦.
- حسن الساعاتي، معوقات التنمية وانعكاساتها في الدول العربية بخاصة مصر، ندوة تطبيق المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على التخطيط للتنمية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، تونس، ١٩٨٣.
- رحاب مختار، المحددات الاجتماعية والثقافية لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة أدار، الجزائر، ٢٠١٥.
- رمزي سلامة، التنمية المستدامة وتطور المفهوم من وجهة نظر الأمم المتحدة، بحث مقدم في الملتقي العربي الثالث للتعليم والتربية المستدامة، لبنان، أبريل/٢٠٠٦.
- سمر خيري، معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي، كلية المجتمع، جامعة شقراء، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣.
- سيد بيومي، المعوقات البيئية والسلوكية التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق الحضرية – دراسة حالة المناطق الشمالية بمحافظة القاهرة، رسلة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، ٢٠١٠.
- سيد محمد عبد الرسول، محددات التنمية المستدامة في الدول الفقيرة، بحث مقدم في المؤتمر السنوي الخامس عشر، القاهرة، ١٩٩٩.
- ضرار الماحي العبيد، نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة، مجلة التنوير، العدد الخامس، السودان ،٢٠٠٨.
- علي السلمي، توجهات مصر للتنمية المستدامة في ضوء الأوضاع البيئية والخارجية، مجلة المدير العربي، العدد ١٩٣، مصر، ٢٠١١.
- محمد صبري الحوت، تنمية مستدامة، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، عدد ٤١، ٢٠٠٢.
- ناصر عبد العال، قراءة في استراتيجية مصر ٢٠٣٠، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣.

- يوسف بن عودة، تطور فكرة التنمية المستدامة في المجتمع الدولي الحديث، مجلة جيل الأبحاث القانونية المتعمقة، الجزائر، ٢٠١٦.

٣-الإحصاءات والتقارير:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تقرير عن التنمية المستدامة، إصدار ٢٠١٦.
- الحسين شكراني، تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو+٢٠، مجلة المستقبل العربي، مجلد ٣٥، عدد٤٠٤، لبنان، أكتوبر/٢٠١٢.
- ديفيد. ك. بول وآخرون، تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر ٢٠٣٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٨.
- مجلس إدارة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة الخامسة والعشرون، البند السادس من جدول الأعمال المؤقت، نيروبي، فبراير/٢٠١٥.
- مركز الإنتاج الإعلامي لجامعة الملك عبد العزيز، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، نحو مجتمع أفضل، السعودية،٢٠٠٦.
- مريم مساعدة، مقومات التنمية المستدامة، موقع موضوع، بتاريخ ٢٠١٦/٩/٦، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي: http://mawdoo3.com.
- هالة فودة، إنجازات رؤية مصر ٢٠٣٠ – إدارة وطنية بجهود مؤسسية، المرصد المصري، ١/أبريل ٢٠٢١، يمكن الاضطلاع على هذا المقال من خلال الرابط التالي: /https://marsad.ecss.com.eg/53972
- الهيئة العامة للاستعلامات، تقرير بعنوان "افاق وتحديات استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، ٢٠٢١/١١/١٧م، يمكن الاطلاع على التقرير من خلال الرابط التالي: https://www.sis.gov.eg/section/11281/14758?lang=ar .
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، ٢٠١٦، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط التالي : http://www.mop.gov.eg .

٤ المراجع الأجنبية:

- Bill Hopwood، Mary Mellor، Sustainable Development " Mapping Different Approaches"، Sustainable Cities Research Institute، University of North Umbria، Newcastle on Tyne، UK،2005.
- Hob house. L. T، Social development university books، London، 1966.

- Jennifer a. Elliott، An introduction to sustainable development London & New York، by Taylor & Francis، third edition، 2006.
- Joseph H. Hulse، sustainable development "ignoring the past"، international development center،india،2007.
- Madhavi Josh and other، Sustainable Development: An Introduction، Centre for Environment Education، 2007.
- Robert W kates، Thomas Ms parris، What is Sustainable Development، London، Environments science and policy for "Sustainable Development" Journal، vol 74،number 3،2005.
- Susan Baker، Sustainable development، Usa، by rotledge،2006.
- The United Nations development programs، Can be found through the following link، www.UNDP.org .
- Thomas m. Parris and Robber w .Kate، Characterizing and measuring sustainable development، annual review of environment and resources، vol 28، Massachusetts، 2003، Can be found through the following link: http://www.annualreviews.org .
- Unesco، Module 2: Understanding Sustainable Development، Teaching And Learning For A Sustainable Future، 2010.
- United Nations، World Economic and Social Survey" Sustainable Development Challenges"، New York، 2013.
- World Bank group، Atlas of Sustainable Development Goals From World Development Indicators، 2018.